كلمة لا بد منها

بمناسبة الاحتفال بمرور ٦٠ عامًا على افتتاح مستشفى السلمانية

بقلم:

خليل بن محمد المريخي

كان بحق يومًا مشهودًا في تاريخ البحرين عندما أقيم ذلك الاحتفال الكبير الذي حضره المرحوم بإذن الله الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين آنذاك وعدد كبير من المدعوين. وللتاريخ أقول إنه كان نتيجة رغبة ملحة وثمرة من ثمار إنجازات الشيخ سلمان طيب الله ثراه وذلك في أن يرى هذا المستشفى وهو يخدم مواطني بلده.

لقد افتتح هذا المستشفى على مرحلتين الأولى عام ١٩٥٧، والثانية خلال أبريل ١٩٥٩، هذا ما يقوله لنا التاريخ. وعلى أثر ذلك تم نقل المرضى من النساء من مستشفى النعيم إلى هذا المستشفى بعد افتتاحه، أما المرضى من الرجاء فقد استمر علاجهم في مستشفى النعيم حتى نهاية الستينيات.

لقد كنت ضمن المشاركين ولو بجهد بسيط في ترتيب افتتاح مستشفى السلمانية، وكما أذكر كان معي من الحضور المرحومان محمد رحمة التاجر وجعفر زبر وغيرهما، وحيث إن عملي كان منصبًا في دائرة الصحة العامة كمسؤول في هذه الإدارة إلا أنني استمررت في تزويد المسؤولين في مستشفى السلمانية بكثير من المعلومات التاريخية ومنها عدد من الصور التاريخية النادرة والتي بعضها مازال معلقًا في بعض الأقسام أو يعرض في بعض المناسبات.

لم اكتف بذلك، بل قدمت من وقت لآخر عدة مشاريع، منها اقتراح بإنشاء متحف لوزارة الصحة يضم كل المقتنيات القديمة، كما قدمت أيضًا مشروعًا آخر حول تسجيل المساعدات أو العطايا التي ترد إلى وزارة الصحة، منها عمل لوحة برونزية أو رخامية تحمل أسماء المتبرعين.. إلى آخره، إضافة إلى ذلك خصصت جزءا كبيرا من المعلومات التاريخية عن الخدمات الصحية وذلك في كتابي الأول الذي صدر عام ١٩٨٧.

وقد شكل المرحوم بإذن الله تعالى صادق الشهابي -وزير الصحة- لجنة لدراسة هذه المشاريع أو المقترحات، وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات ولكن تشاء الأقدار أن تتوقف هذه اللجنة لأسباب كثيرة، منها مرض المرحوم بإذن الله صادق الشهابي.

كلمة عتاب، كنت أتمنى أن أتسلم دعوة لحضور هذا الاحتفال، ولكن...

بكلفة ١,٨ مليون دينار

إنهاء ٢٥٪ من تطوير الواجهة البحرية للبسيتين بطول كيلومترين

كشف وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني م. عصام بن عبدالله خلف عن أن مشروع تطوير الواجهة البحرية لساحل البسيتين سيكون هو الأول من نوعه في البحرين الذي يعمل على الطاقة المتجددة، مشيرًا إلى أنه قد تم الانتهاء من ٢٥٪ من أعمال التطوير في الواجهة البحرية للبسيتين.

ونوه خلف خلال الزيارة الميدانية للاطلاع على أعمال الإنشاء في المشروع بحضور وكيل الوزارة لقطاع البلديات الدكتور نبيل أبو الفتح والوكيل المساعد للخدمات البلدية المشتركة المهندس وائل المبارك ومدير عام بلدية المحرق المهندس إبراهيم الجودر وعدد من أعضاء المجلس البلدي ومسؤولي الوزارة إلى أنه من المتوقع الانتهاء من المشروع خلال الربع الثالث من العام المقبل (٢٠١٩).

وأوضح أن مشروع تطوير الواجهة البحرية للبسيتين الذي تبلغ كلفته ١,٨ مليون دينار قد تم تصميمه بالتنسيق مع مجلس بلدي المحرق بطول ٢ كيلومتر وبمساحة تزيد على ٤٣ ألف متر مربع، ويعد أحد المشاريع الاستراتيجية لتنمية السواحل البحرية في محافظة المحرق، بما يتضمنه من واجهة بحرية مفتوحة وساحة عامة (بلازا) ومسطحات خضراء واستراحات عائلية ومرافق ومطاعم وخدمات ومواقف للسيارات بحيث يكون مشروعا ترفيهيا عائليا متكاملا يسهم في تعزيز السياحة الداخلية ويوفر متنفسا جديدا للعائلة البحرينية.

وقال خلف: «إن بدء العمل في مشروع تطوير الواجهة البحرية للبسيتين يأتي ترجمة لتوجيهات رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، إذ حرصت الوزارة على استكمال الإجراءات التنفيذية المتعلقة بالمشروع بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية، وبالتنسيق مع المجلس البلدي لبلدية المحرق».

وأكد أن الوزارة وبدعم من الحكومة الرشيدة تولي اهتماما كبيرا لإنشاء وتطوير السواحل والواجهات البحرية في مختلف مناطق المملكة بحيث تكون مشتملة على جميع الخدمات والمتطلبات الترفيهية والعامة التي تلبي احتياجات القاطنين بالمنطقة، وذلك وفقًا لمعطيات الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ والمخطط الهيكلي الاستراتيجي لمملكة البحرين ووفقًا للموازنات المخصصة لهذا الغرض وذلك باعتبارها متنفسا للمواطنين علاوة على تعزيزها لجهود التنمية الحضرية والسياحية في المملكة.

وأوضح خلف «أن ترسية مناقصة مشروع تطوير ساحل البسيتين تمت بعد استكمال الاشتراطات التنظيمية للمشروع ومن بينها وثيقة العقار، إلى جانب استكمال الدراسات البيئية للموقع والحصول على رخصة الدفان».

وأشار إلى أن مشروع تطوير ساحل البسيتين يتطلب أيضا وجود أعمال البنية التحتية له، من خلال ربطه بشبكة طرق تربطه بالشوارع الرئيسية بالإضافة إلى توصيل خدمات الماء والكهرباء، مشيدا بالجهود الكبيرة التي بذلت من مختلف الجهات ذات العلاقة لتسهيل إجراءات طرح المناقصة وترسيتها.

وأكد استمرار الجهود في مجال تطوير السواحل والواجهات البحرية خصوصا في ظل اعتماد المخططات التفصيلية للمحافظات بما حدد مواقع السواحل والواجهات البحرية لكل محافظة.

الرأي الثالث

تنظيم عمل «الباعة المتجولين»

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

أول السطر:

نحترم نفي وزارة الصحة بعدم نفاد بعض الأدوية.. ولكن الحقيقة المرة أن بعض المرضى الذي يعانون من عناء «الكلى» يؤكدون عدم وجود بعض الأدوية الخاصة بهم، لا في السلمانية ولا في المراكز الصحية، علما بأن قيمة سعر أحد الأدوية يصل إلى (٣٠٠ دينار بحريني) في إحدى الدول المجاورة.. فرفقا بالمرضى ونتمنى أن يتم توفير هذه الأدوية فعناء «الكلى» لا يطاق.

تنظيم عمل «الباعة المتجولين»:

كما استطاعت مملكة البحرين بوضع حلول ومعالجات للعمالة السائبة، وتصحيح أوضاع العمال الأجانب (فري فيزا)، ونالت الإشادة الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر، فإننا نثق تمام الثقة بأن مملكة البحرين وعبر الجهات المختصة قادرة على معالجة أوضاع الباعة المتجولين، بشكل قانوني وإنساني واقتصادي معا.

ظاهرة الباعة المتجولين، يشترك فيها بحرينيون وأجانب، ولا بد من تقنين الأمر بصورة أكثر قانونية، بما يفيد الاقتصاد البحريني والمواطن البحريني، والبائع المتجول والمشتري معا، من دون الإضرار بمصالح البائع في المحلات والمؤسسات الذي يدفع الرسوم والأموال.

نعم هناك قانون يمنع هذا النوع من البيع.. ونعم هناك حملات تفتيش لضبط المخالفين، خاصة الأجانب والآسيويين منهم، ولكن يجب أن ندرك أننا أصبحنا أمام واقع لا يمكن نكرانه ونفيه بأن كثيرا من المواطنين يجدون السرعة والسهولة عند الباعة الجائلين، وأصبح الوضع فرضا على الجميع، ولا يمكن معالجته بالقانون والضبط فقط.

لدينا تجربة متميزة في معالجة العمالة السائبة، وخاصة في «مغسلي السيارات» وغيرهم، وأصبح المواطن لا يمكنه الاستغناء عن هؤلاء، وبالتالي فإن معالجة ظاهرة «الباعة الجائلين» بحاجة إلى خطة منهجية، قانونية وإنسانية واقتصادية للمعالجة، بدلا من حملات ضبط المخالفين، وصور ومقاطع فيديو الهروب الحاصل، في مشاهد غير حضارية تسيء للبلاد ودورها الحضاري وتعاملها العصري.

نؤكد أن القانون والتعامل مع الباعة الجائلين البحرينيين يجب أن يكون بشكل خاص، وتشجيع البحرينيين الراغبين في العمل في هذا المجال بشكل مرخص وقانوني، بل حتى دفع رسوم مناسبة للجهات المختصة، شأنهم شأن أصحاب المحلات، وإلا فإن الأمر سيتحول إلى قيام أصحاب المحلات بفتح فروع متجولة لهم من أجل تسويق بضاعتهم في الشوارع والدواعيس والمناطق السكنية.

نتمنى أن تقوم المجالس البلدية بالتعاون مع الجهات المختصة بدعم الباعة المتجولين بشكل حضاري وقانوني، وتكون هناك عربات مخصصة وأرقام وسجلات وتراخيص وأكشاك، بدلا من الفرشات الأرضية وتعرض المأكولات والسلع للتلف والإضرار بصحة الناس، وهناك العديد من الدول عالجت هذه الظاهرة بشكل قانوني وإنساني وحضاري، بدلا من مشاهد الركض والهروب وكأننا نتابع فيلم أكشن..!!

آخر السطر:

إعلان وزارة العمل انتهاء إجراءات إيداع مبالغ التعويضات عن رفع الدعم عن اللحوم الذي تصرفه الحكومة كل ثلاثة أشهر في الحسابات المصرفية للمواطنين المستفيدين، وذلك مقدما عن أشهر يناير وفبراير ومارس لعام ٢٠١٩.. هو إعلان جيد جاء في وقته المناسب في ظل الحديث عن أمور كثيرة خاصة بجيب المواطن.

«الشباب والرياضة» تنفذ حملة تنظيف ساحل خفر السواحل بالمحرق

نظم المركز العلمي البحريني التابع لوزارة شؤون الشباب والرياضة بالتعاون مع جمعية كلين أب حملة بعنوان (شواطئ نظيفة) لتنظيف ساحل خفر السواحل بالمحرق بما يتوافق مع هدف التنمية المستدامة رقم ١٤ والرامي إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

وتأتي هذه الحملة استجابة لطلب أحد المواطنين والذي تم تقديمه عن طريق النظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، حيث قامت وزارة شؤون الشباب والرياضة باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والبدء في التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية من اجل التفاعل الايجابي مع طلب المواطنين وذلك ضمن مبادرات البرنامج الوطني لتطوير قطاع الشباب والرياضة «استجابة».

وأكدت الوزارة أنها حريصة على دعم البيئة وقد قامت خلال السنوات الأخيرة بتقديم العديد من المبادرات الرامية للمحافظة على البيئة، كما أنها تسعى إلى التنفيذ الأمثل لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة والتي تتضمن المحافظة على البيئة والشواطئ كما جاء في الهدف الرابع عشر.

وتفاعلت الوزارة بطريقة إيجابية مع مطلب المواطنين في تنظيف شواطئ خفر السواحل بالمحرق ودائما ما تبحث الوزارة عن طرق جديدة يمكن من خلالها دعم المحافظة على نظافة البيئة والشواطئ في المملكة، مشيدة بالحضور المتميز من قبل المواطنين الذين حرصوا على التواجد وتنظيف الشاطئ في مدة قياسية بلغت ساعتين.

وأعربت الوزارة عن شكرها لجمعية كلين أب وبلدية المحرق وشركة الخليج للنظافة على دعمهم لإنجاح هذه الفعالية.

بوليتكنك تكرم طلبتها المشاركين في معرض الطيران

قام نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد والمعلومات بكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) الشيخ علي بن عبدالرحمن آل خليفة، وبحضور السيدة رسل علي بصفتها ممثلةً عن معرض البحرين الدولي للطيران، بتكريم نحو ٢٤ طالبا (واحد من تخصص الإعلام الإلكتروني و٢٣ من طلاب اللوجستيات) وذلك نظير جهودهم الفعالة في الإعداد والتنظيم والمشاركة في النسخة الخامسة لمعرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٨ الذي أقيم في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نوفمبر ٢٠١٨ في قاعدة صخير الجوية.

وتأتي هذه المبادرة الأولى من نوعها بموجب مذكرة التفاهم التي وقعتها البوليتكنك مع وزارة المواصلات والاتصالات، التي تضمنت الاتفاق على تدريب مجموعة من طلبة الكلية ضمن طاقم عمل معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٨. حيث تم اختيار نحو ٢٤ من طلبة الكلية كمتدربين ضمن الفريق المنظم للمعرض من مختلف الاختصاصات، وتم تدريبهم مدة شهرين وتسنى لهم العمل في مختلف مجالات المعرض، منها؛ تنظيم الفعاليات، وخدمة الزبائن، والتسويق وغيرها.

وفي الإطار نفسه، تم تكريم أربعة من طلبة كلية الهندسة لمبادرتهم في الإشراف على جناح البوليتكنك مدة ثلاثة أيام متتالية، والذي احتوى على العديد من المشاريع الهندسية التي تم عرضها على الشاشات، وقام الطلبة بشرحها للشركات والمشاركين في المعرض.

ومن جهته تقدم الشيخ علي بن عبدالرحمن آل خليفة ونيابة عن الرئيس التنفيذي لبوليتكنك البحرين الدكتور جيف زابودسكي بجزيل الشكر والتقدير إلى وزارة الاتصالات والمواصلات والقائمين على معرض البحرين الدولي للطيران على إتاحة هذه الفرصة العظيمة لطلبة الكلية، كما شكر الطلبة المشاركين على ما بذلوه من جهود وما أبدوه من مسؤولية وتفاعل قوي كان له مردود إيجابي على الطلبة وعلى البوليتكنك ككل، وأوضح: «إننا سعداء بإتاحة هذه الفرصة الفريدة لطلابنا، حيث تعد مشاركتهم الفعالة في هذا الحدث المهم بمثابة شهادة على كفاءة طلاب البوليتكنك، نظرًا إلى استقطاب معرض البحرين الدولي للطيران أكبر الشركات العالمية للمشاركة، فمن خلال دمج طلابنا بفرق العمل المختلفة لتنظيم المعرض، يستطيع كبار المسؤولين من هذه الشركات أن يروا مستوى أدائهم، ما يعزز من سمعة الكادر البحريني، وهو عامل رئيسي في جذب الشركات العالمية للبحرين وخلق فرص التوظيف والتدريب».

وبهذه المناسبة، صرَّح السيد يوسف محمد محمود مدير معرض البحرين الدولي للطيران قائلاً: بناء على توجيهات وزير المواصلات والاتصالات بأهمية إشراك فئة الشباب وتمكينهم بصقل مهاراتهم وفي إطار الجهود التي تبذلها اللجنة لتحقيق أكبر فائدة ممكنة لمختلف فئات المجتمع، وتعزيز خبرات الشباب البحرينيين لتمكينهم من الإسهام في عملية صنع القرار المهني المستقبلي، استوحيت فكرة مشاركة طلاب جامعة البوليتكنك في هذه الفعالية المهمة. نحن على ثقة كبيرة بكفاءة هذا الجيل الصاعد كما نتوقع لهم إنجازات مستقبلية باهرة، متمنيا لجميع الطلاب التوفيق والسؤدد.

سوّاق سيارات الأجرة يلجأون إلى أخبار الخليج:

العمالة السائبة تسيء إلى سمعة المهنة ونطالب بالمساعدة في القروض

كتب محمد القصّاص:

عبّر سواق سيارات التاكسي (أعضاء جمعية سواق النقل العام) عن امتعاضهم إزاء عدم الالتفات إلى الانعكاسات المحدقة على مستقبل مهنة قطاعهم المهني الذي يمثل الواجهة الحضارية والسياحية للبحرين بسبب عدم تطويرها إلى الأفضل، الأمر الذي أحدث التجاوزات المتراكمة من قبل غير المنضبطين فيها وخاصة العمالة غير البحرينية الذين لا تنطبق عليهم الشروط والإجراءات المفروضة على البحريني.

وقال كل من رئيس جمعية سواق النقل العام محمد البربوري ونائب الرئيس عباس الفاضلي ومدير العلاقات العامة جابر أحمد وعضو الجمعية السيد طاهر العلوي الذين حضروا إلى «أخبار الخليج» إن القطاع المهني للتاكسي بحاجة إلى العلاج في جميع مشاكله التي يعاني منها، وهذه المشاكل لن تحل إلا بالاجتماعات الشهرية التي كانت سارية قبل تحويل القطاع من إدارة المرور إلى وزارة المواصلات.

وأضافوا: بالنسبة إلى التسعيرة بعد لقائنا مع وزارة المواصلات في يناير للعام الحالي وعدونا بالاهتمام والتطوير في قطاع الأجرة وهناك استعرضنا اهتمامات مجلس الوزراء مشكورا حينما تطرق إلى القرار في يونيو ٢٠١٧ بالموافقة على تعديل القرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ بتحديد أجور سيارات الأجرة (التاكسي)، إلا أننا لا نزال ننتظر وزارة المواصلات في تطوير مستجدات المهنة.

وأوضحوا: طرقنا باب إدارة المرور للنظر في التسعيرة والأمور المتعلقة بشأن سيارات الأجرة بالرغم من أن الإدارة تستعين بنا كجمعية في بعض الأمور المتعلقة بالتكاسي والقانون العرفي الموجود لدينا المعزز بنظام الطابور بالنسبة إلى الوقوف على المسار الواحد المعروف أن كلا يأخذ دوره بحسب قدوم الركاب للتكاسي، وهذا ما لا نراه في البلدان الأخرى التي زرناها، وكان الرد أن وزارة المواصلات هي المسؤولة عن هذا القطاع، وسعينا للمواصلات بالاقتراح في إنشاء خارطة المسارات الموحدة، بحيث إن أقل مشوار يكون بـ٥٠٠ فلس وذلك حتى لا تتلاعب الأطراف الأخرى في أسعار الأجرة التي زادت في المشوار الواحد من ثلاثة دنانير إلى سبعة دنانير وخمسمائة فلس ولم نلتمس التعديل.

وأردفوا أنهم ملزمون بلبس الزى الشعبي المتمثل بالعقال والغترة لتمثيل واجهة البلد الذي يفتخرون به بإعجاب السائح الأجنبي حين دخوله للبحرين، بيد أنهم يرون في الجانب الآخر أن الآسيوي لا يلتزم بأبسط شيء في هندامه أمام السياح.

وقالوا: سعدنا بإدخال التقنية الحديثة من خلال التطبيقات الذكية في مهنة التكاسي إلا أن البعض لا يتبع ضوابطها بالشكل الصحيح وخاصة في تحديد التسعيرة بواسطة التطبيقات عن طريق الموبايل أثناء ذروة الازدحام التي يزداد فيها السعر والتي لا بد أن تتخذ الإجراءات القانونية المرخصة وعدم تداول التطبيقات غير المرخصة لتتماشى مع ضوابط التنظيم والرقابة المحلية، متسائلين لماذا لا تكون التطبيقات محلية المنشأ التي قد تصب ١٠ أو ٥٪ من الربحية في الاقتصاد الوطني بدلا من استخدام التطبيقات الخارجية؟.

واستنكروا الأسلوب المتخذ من قبل موظفي الجهة المعنية بقطاعهم المهني لمباغتة سواق التاكسي والركاب معا في الرقابة بالقول: حتى لو كان لديهم (الضبطية) فإن الأسلوب لا يحبذه السواق ولا الزبائن الذين يأخذون الفكرة السيئة تجاه هذا القطاع في البلد.

واستدركوا أن عدم مساعدتهم في القروض الميسرة لخدمتهم في التجديد أو استبدال سياراتهم في حالة تطلب الأمر ذلك سيرجع بهذه المهنة الأصيلة إلى الوراء مما يتطلب من الجهات الرسمية كـ(تمكين) مثلا مساعدتهم في مشروع مهنتهم عند اللجوء لها.

ولفتوا إلى أن ثمة نقطة وردت في الملصق (البورد) الصادر عن وزارة الداخلية بتعرفة أجور سيارات الأجرة غير نشطة وهي تتعلق في حالة رغبة الراكب في استخدام السيارة مدة طويلة أن يحتسب مبلغ ٢٥ دينارا عن كل ٦ ساعات أو ٤٠ دينارا عن مدة ١٢ ساعة من دون احتساب المسافات المقطوعة.

وخلصوا إلى المناشدة بتحقيق مطالبهم في القطاع المهني المتمثل بواجهة البلد منها: تحديد الاجتماعات الدورية للقضاء على المشاكل العالقة في وسائل النقل العام وتعديل بعض البنود الموجودة على الملصق الصادر عن إدارة المرور والمواصلات ومحاربة العمالة السائبة وغيرها باتخاذ الإجراءات الرادعة لعدم تكرار التجاوزات بامتهان المهنة إلا بترخيص من الجهات المعنية بمهنة قطاع النقل العام وتحديد الأسعار السارية في التطبيقات الذكية واتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص التطبيقات غير المرخصة وتوحيد تسعيرة الأجرة لجميع سيارات الأجرة من دون استثناء وإلغاء مطاطية الأسعار أثناء الذروة خدمة للجميع ووضع دورية في مطار البحرين ومواقع عمل الأجرة في المنامة والقضيبية والجفير ولو بشكل دوري لضبط العمالة التي تعمل من دون ترخيص وتخصيص خط ساخن لنقل التجاوزات والمخالفات الخاصة بقطاع سيارات الأجرة.

أعضاء جمعية سواق النقل العام يتحدثون إلى «أخبار الخليج»

وزير التربية خلال زيارته «الجابرية الصناعية»

تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في تدريس التخصصات الفنية والمهنية

أكد الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم أن الوزارة في إطار جهودها لتطوير التعليم الفني والمهني بالمرحلة الثانوية، تعمل باستمرار على استحداث التخصصات الفنية والمهنية الملبية لمتطلبات سوق العمل، مع تطوير المناهج الدراسية وتوفير أحدث المختبرات العملية والأجهزة والتقنيات، وتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم، إضافة إلى تعزيز الجانب التطبيقي من خلال برنامج «تكوين» للتدريب الميداني، والذي يستفيد منه خلال العام الدراسي الجاري ١٨١٢ طالبًا وطالبة، في ٢٠٠ مؤسسة حكومية وخاصة.

جاء ذلك لدى زيارته مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين، حيث اطّلع على عدد من الورش والمختبرات الخاصة بتدريس التخصصات الفنية والمهنية بالمدرسة، والتي ضمت العديد من الأجهزة الحديثة والمتطورة التي وفرتها الوزارة، ومن بينها جهاز متطور لتشغيل محركات الديزل، يستفيد منه الطلبة في هذا التخصص، كما اطّلع الوزير على عدد من المشروعات الطلابية المتميزة التي تم خلالها الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، ومن أهمها مشروع أعده طلبة بقسم الإلكترونيات، يقوم على استخدام تطبيقات الهاتف الذكي في التحكم في الأجهزة المنزلية.

وخلال الزيارة، أشار الوزير إلى أن اهتمام الوزارة بالارتقاء بالتعليم الفني والمهني يرجع إلى أن تخصصات هذا القطاع تعد من التخصصات المطلوبة في سوق العمل المحلي والدولي، مبينا أن الوزارة، وضمن إجراءاتها التطويرية اتخذت خطوة التوسع في تطبيق التخصصات الفنية والمهنية لتشمل المدارس الثانوية العامة، بعد تهيئة المدارس بالإمكانات الإنشائية والمادية والبشرية اللازمة، وذلك بهدف توفير خيارات متعددة من التخصصات الدراسية في المدرسة الواحدة، إضافة إلى استحداث التخصصات النوعية الموجهة إلى الفتيات، ومن أهمها تخصص صيانة الأجهزة الطبية، فضلاً عما تبذله الوزارة، من خلال مشروع الإرشاد المهني لتشجيع خريجي الشهادة الإعدادية على الالتحاق بالتخصصات الفنية والمهنية، ما أسهم في ارتفاع عدد الطلبة المسجلين بها.

وأضاف الوزير أن برنامج «تكوين» للتدريب الميداني، الذي تنفذه الوزارة بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة، يعد متطلبا أساسيا للتخرّج من نظام التعليم الفني والمهني المطور، ويسعى إلى الارتقاء بمخرجات الطلبة في مجال تخصصاتهم الفنية والمهنية المتنوعة، من خلال إكسابهم المهارات والخبرات العملية المعززة للمناهج الدراسية، للإسهام في جعلهم الخيار الأمثل للتوظيف في سوق العمل.

والجدير بالذكر أن الوزارة نظمت خلال الفترة الماضية معرضًا لمشروعات طلبة التعليم الفني والمهني، شهد تقديم ٧٠ مشروعًا طلابيا متنوعا بأفكار إبداعية متميزة، في إطار التخصصات الفنية والمهنية، ومنها صيانة الأجهزة الطبية، وتقنيات الحاسوب، والوسائط المتعددة، والميكاترونكس، والإلكترونيات، والكهرباء، واللحام والفبركة، والسيارات ومحركات الديزل، والتبريد وتكييف الهواء، والطباعة وإعادة التدوير، والتشغيل المكني، والدراسات التجارية.